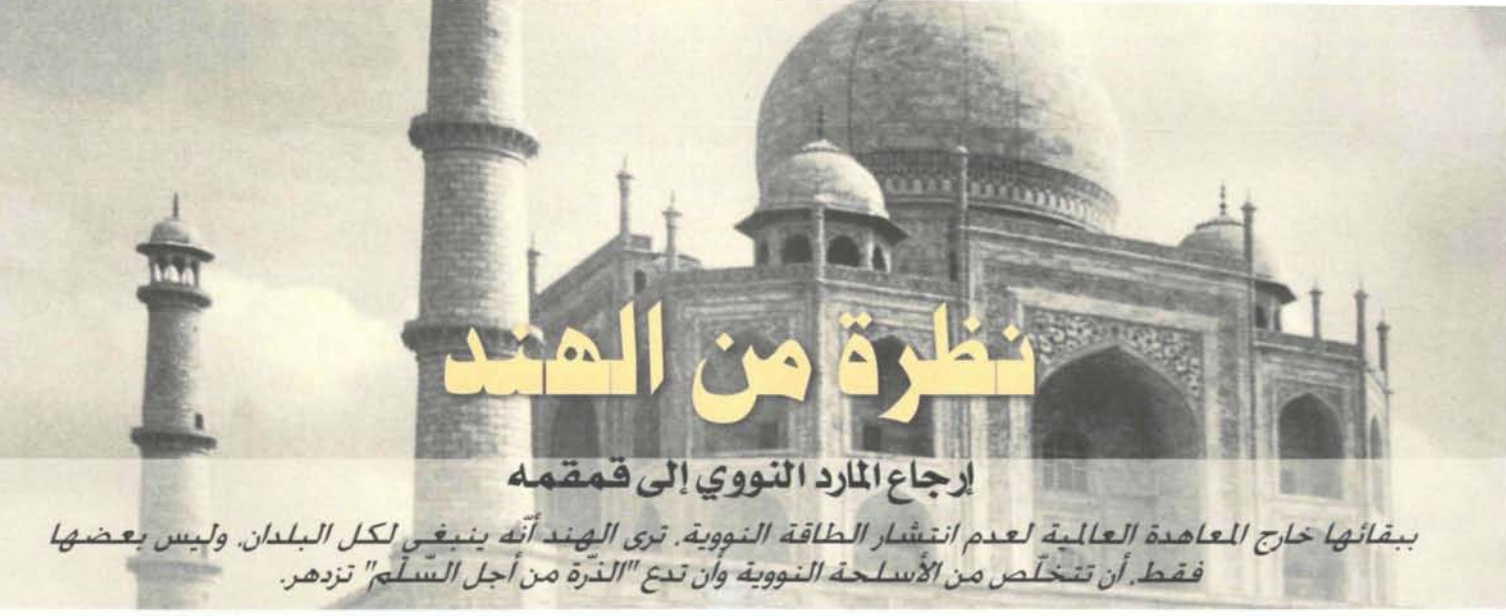

نظرة من الهند

إرجاع المارد النووي إلى قمقمه

ببقائها خارج المعاهدة العالمية لعدم انتشار الطاقة النووية. ترى الهند أنّه ينبغي لكل البلدان، وليس بعضها فقط، أن تتخلّص من الأسلحة النووية وأن تدع "الذرّة من أجل السّلم" تزدهر.

بقلم: م. ر. سرينيفاسان

أعلن الرئيس آيزنهاور خطة "الذرّة من أجل السّلم" في عام 1953 مع التوقّع أنّ العالم سيجد طريقة لاستخدام الطاقة النووية من أجل أهداف سلمية فقط. لقد أدرك هذا القائد العسكري ورجل الدولة العظيم العواقب الوحشية لاستخدام الأسلحة النووية في حروب مستقبلية.

عقدت الأمم المتحدة في عام 1955 المؤتمر الأول حول الاستخدامات السلمية للطاقة الذرّية في جنيف برئاسة هومي بهابها، مؤسس برنامج الطاقة الذرّية الهندي. وكان، كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي السابق والمملكة المتحدة، قد سمح بنشر معلومات على الرأي العام حول تطوّر الطاقة النووية التي بقيت حتى ذلك الحين أسرارا عسكرية. وفي المؤتمرات اللاحقة في الأعوام 1958 و 1964 و 1971 رُفعت صفة السرّية عن المعلومات المتعلّقة بتطبيقات الطاقة النووية لإنتاج القدرة الكهربائية واستخداماتها الزراعية والطبية والصناعية، وما يرتبط بها من بحث وتنمية.

وفي العقد الذي تلا خطةَ "الذرّة من أجل السّلم"، ساعدت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي السابق والمملكة المتحدة وكندا بلداناً أخرى في بناء مفاعلات للبحث، إذ تلقت الهند مساعدة من المملكة المتحدة وكندا في بناء مفاعليْها الأوليْن كما بنتا أول محطتين للقدرة النووية في ذلك البلد. وفي الوقت نفسه ساعدت الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفييتي السابق بلداناً أخرى في بناء وحداتها المبكرة للقدرة النووية.

معاهدة ضد الأسلحة النووية

في الخمسينيات والستينيات، انشغلت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي السابق والمملكة المتحدة في إعداد معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT) التي افتُتحت للتوقيع عليها في عام 1968. ولكنّ هذه المعاهدة قسمت العالم فعلياً إلى معسكرين: الأول، ويتألّف من البلدان المالكة للأسلحة النووية (والدول المالكة الخمس (P-5) كانت الصين وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الروسي، الذي كان يومئذ الاتحاد السوفييتي) والثاني الذي ضمّ العدد الكبير من الدول التي لا تمتلك هذه الأسلحة.

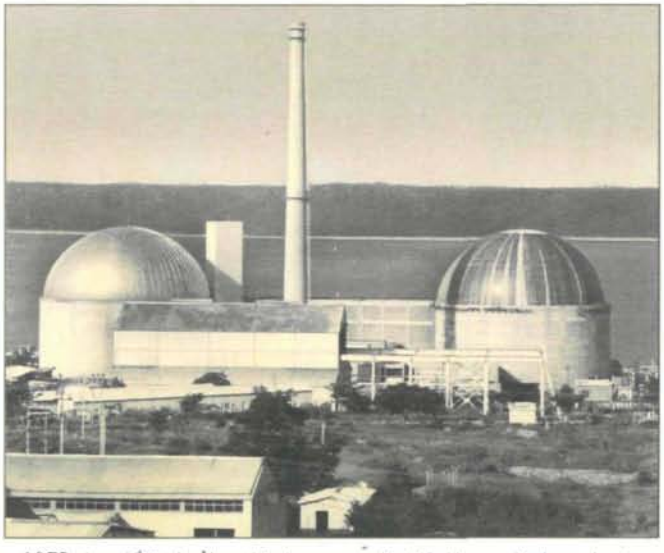

موقع راجستان الهندي للطاقة الذرّية، حيث انطلقت المحطة الأولى عام 1972.

وكيما تُعامل الدولة كدولة سلاح نووي منضوية تحت معاهدة عدم الانتشار، ينبغي أن تكون قد أجرت اختباراً (نووياً) قبل الأول من شهر يناير/كانون الثاني من عام 1967. وفي الزمن الذي جرى فيه التفاوض على المعاهدة اعتُبرت الهند أنّ هذا عمل تمييزي لأنّه كان يطلب من الدول التي لا تمتلك أسلحة نووية في ذلك التاريخ أن تتخلّى عن حق سيادتها في تطوير هذه الأسلحة بدون أي تعهد ملزم من طرف دول الأسلحة النووية لإزالة أسلحتها.

وفي الوقت الحاضر، لم تنضم الهند والباكستان وإسرائيل إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي مؤتمرات المراجعة المختلفة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي كانت تنعقد كل خمس سنوات، كانت الدول غير المالكة للأسلحة النووية تشتكي من التقدّم البطيء في نزع الأسلحة النووية. ولطالما عرضت الدول الخمس المالكة للأسلحة النووية أسباباً غير مقنعة لواقع الحال هذا.

توقّعات وحقائق

وإلى جانب مفاوضات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية،

جرت مناقشات حول إقامة وكالة دولية بإشراف الأمم المتحدة. وهذه الوكالة ستساعد بلدان العالم على تسخير الطاقة النووية لأهداف سلمية كما تقوم بأعمال تفتيش لضمان أن تكون أية مساعدة قدّمها بلد ما لأي بلد آخر قد حُوِّلت حصراً لأهداف سلمية ولم تحوّل لتطوير أي سلاح نووي أو نبائط متفجّرة. وقد تأسست الوكالة الدولية للطاقة الذريّة في عام 1957 في فيينا.

لقد كانت الهند عضواً في هيئة المحافظين في الوكالة الدولية للطاقة الذريّة منذ تأسيسها. وشعرت البلدان المتقدمة، كمجموعة، أنّ الوكالة، على مر السنين، انهمكت في نشاطات التفتيش أكثر منها في تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية لدى بلدانها الأعضاء. ففي السنوات الأولى من تطوير الطاقة النووية كان من المتوقّع أنّ الطاقة النووية ستكون مصدراً رئيساً لقدرة مختارة على المستوى العالمي. ولكنها الآن لا تُمثل إلاّ حوالي 17% من القدرة المطلوبة عالمياً، ومعظمها في البلدان المتقدّمة صناعياً. ومن بين البلدان الأخرى، واصلت كوريا الجنوبية والهند والصين وتايوان بناء وحدات القدرة النووية.

إن الشعور القوي ضد النووي في البلدان المتقدّمة حَجَبَ القدرة النووية فيها. ويستمر هذا الموقف على الرغم من القلق حول الاحترار العالمي الذي كان ينبغي أن يستحث اعتماداً أكبر على القدرة النووية. ويمكن للكثير من البلدان النامية الفقيرة بمصادر الطاقة أن تستخدم القدرة النووية لدفع اقتصادياتها قُدُماً لو أتيحت لها التقانة مع رأس المال.

السياسات النووية والتطلّعات

ما هو موقف انتشار الأسلحة النووية خلال النصف الأخير من القرن الماضي؟ شهد العالم ازدياداً مخيفاً في ترسانات الأسلحة النووية من قبل الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. وفي المدة الأخيرة فقط اتفق الفريقان على تخفيض أسلحتهما النووية إلى رتبة 2200 - 2700، مع أنّه لم يُحدَّد أي إطار زمني لهذا التخفيض. هذا، ولا يظهر هناك أي التزام بتحويل المواد ذات مرتبة الأسلحة إلى القطاع المدني بشكل غير عكوس.

لقد كانت الصين، التي هي آخر من دخل النادي النووي P-5، تعمل على زيادة مقدراتها النووية والصاروخية على مر السنين. أما المملكة المتحدة وفرنسا فقد حدّدتا أعداد الأسلحة النووية فيهما. وهذه البلدان الثلاثة تأخذ بوجهة النظر القائمة على أنّ تخفيض ترساناتها من الأسلحة النووية لن يؤخذ بالاعتبار إلاّ بعد أن تُخفّض الولايات المتحدة وروسيا ترسانتيهما النوويتين بشكل كبير. وأمّا إسرائيل التي لم تُعلن أنّها دولة نووية والهند وباكستان فلديها عدد غير كبير من الأسلحة النووية ومن المتوقّع أن تُفكّكها فقط بعد أن تقوم القوى النووية الخمس بنزع سلاحها النووي بصورة فعّالة.

ويمكن أن نذكّر بأن الهند قامت بتجربتها النووية الأولى عام 1974 وأحجمت عن التصريح عن تسلّحها. ونظراً لتدهور وسطها الأمني في تسعينيات القرن الماضي، فقد تابعت الهند برنامج اختباراتها في عام 1998 وأعلنت عن إبداعها رادعاً موثوقاً في الحد الأدنى. ومع ذلك، فقد أعلنت الهند بصورة طوعيّة توقيفاً رسمياً للمزيد من الاختبارات

تمثال نصفي لمؤسس برنامج الطاقة الذرية الهندي هومي بهابها

وسياسة "عدم البدء من جانبها باستخدامه". ولسوء الحظ، فإن عدة دول مالكة للسلاح النووي غير مستعدة لقبول قيد أن لا تكون البادئة باستخدام السلاح النووي. وعلاوة على ذلك، تتابع الهند ريادتها لنزع شامل للسلاح النووي.

فقد اقترحت الهند عام 1988 في الجلسة الخاصة لنزع السلاح في الأمم المتحدة برنامجاً زمنياً ملزماً لنزع جميع الأسلحة النووية من العالم. فبالرغم من أن التوقيت الذي جرى اقتراحه آنذاك قد يكون غير واقعي، إلاّ أن الطرح كان صالحاً للتطبيق. رحب الاتحاد السوفييتي آنئذ بالاقتراح ورفضته الولايات المتحدة.

إرجاع المارد النووي إلى قمقمه

لقد شاعت محاجّة أنّ المارد النووي خرج من قمقمه ولا يمكن إرجاعه إليه. ولكن لابد أن يسأل الجنس البشري نفسه فيما إذا كان يرغب في أن يعيش في عالم، تسترسل فيه الدول المالكة للأسلحة النووية، على نحو ليس بالنادر، بسياسة شفير الهاوية النووية، ويمكن فيه لمجموعات إرهابية الوصول إلى الأسلحة النووية والمطالبة بشروط غير مقبولة من المجتمع المدني.

في العقود التي تلت الحرب العالمية الثانية كان هناك مسعىً كبير نحو عالم خالٍ من الأسلحة النووية. أمّا في الوقت الحاضر، فثمّة ضجرٌ (ملل) من الكلام عن نزع عالمي للسلاح النووي، مما صرف النظر عن هذا الهدف باعتباره ضرباً من الخيال. والشيء المحزن أنّ بعض الأفعال الحالية للولايات المتحدة، القوة الفائقة الوحيدة، توحي أنّ استخدام الأسلحة النووية وارد بالحسبان في ظروف معيّنة. كما تجري متابعة تطوير أسلحة نووية جديدة ذات ميّزات خاصة. وقد أظهرت وقائع حديثة على أنّ الولايات المتحدة يمكن أن تنجز أجندتها العالمية باستخدام براعتها العسكرية الفائقة التقليدية المرعبة والمتطورة إلى أبعد الحدود.

إنها لذلك فرصة ثمينة لعودة الولايات المتحدة للتذكير بنداء أيزنهاور: "الذرّة من أجل السّلم" وللبحث بصورة جدية عن أساليب ووسائل للوصول إلى عالم خالٍ من الأسلحة النووية. كما أن مثل هذه الخطوة سوف تُحفّز استخدام "الذرّة من أجل السّلم" في نشاطات تستفيد منها البشرية من خلال توفير طاقة غزيرة وتحسين الممارسات الطبية والصناعية.

R.M سرينيفاسان هو رئيس سابق لمفوضية الطاقة الذرّية بالهند وعضو سابق لهيئة التخطيط في حكومة الهند. وهو الآن عضو المجلس الاستشاري للأمن القومي في الهند.